

اقتصاد

عصام شلهوب

مخاطر أزمات غذائية تلوح في الأفق
حطيط: لا قمح لا ماء ولا كهرباء قبل الانتخابات النيابية

التحذير من أزمات غذائية تعني لبنان بشكل اساسي كونه "بطلا" في استيراد القمح. تزداد محاولات توفير بدائل من القمح الروسي والاوكراني صعوبة، نظرا الى تردد مصرف لبنان في فتح اعتمادات جديدة وتحويل الاموال المخصصة لدعم استيراد هذه المادة، فما بدائل لبنان المتاحة لضمان امنه الغذائي؟

حل الازمة موجود اما عند حاكم المصرف المركزي، او وزير الاقتصاد، او عند القوى الفاعلة، هذا ما اكده رئيس تجمع المطاحن احمد حطيط لـ"الامن العام"، معتبرا ان الدعم سيتوقف نهائيا قبيل الانتخابات النيابية او بعدها مباشرة.

■ مع الانهيار الاقتصادي والحرب الروسية - الأوكرانية برزت ازمة القمح والطحين، هل نحن امام ازمة امن غذائي ام ان الحل متوافر؟
□ في المفهوم العام نحن كاصحاب مطاحن لا نستطيع ايجاد الحل. طرق الحل متوافرة اما عند حاكم المصرف المركزي او وزير الاقتصاد او عند القوى الفاعلة.

■ هل نحن امام ازمة تشعبت صلاحيات؟
□ موضوعنا الاساسي القمح وازمته غير ازمة ببقية المواد الغذائية لأنه مدعوم، والمفتاح في يد حاكم مصرف لبنان. لم تتمكن من تكوين احتياطي استراتيجي للقمح بسبب تأخر الموافقة على اموال الدعم لكل بواخر القمح، فيما اخذت الستوكات في المطاحن تتناقص.

■ ماذا يمنع مصرف لبنان من تحويل الاموال، هل له هدف معين؟
□ لم نتواصل مع الحاكم، التواصل كان مع وزير الاقتصاد، والمشكلة ان الحاكم لا يقول لوزير الاقتصاد انه لا يريد التحويل، بل يقول له سنحول الاموال خلال يوم او يومين او ثلاثة. لكن على الارض لا يحصل هذا الامر. الازمة العالمية التي انعكست علينا سلبا ليست في عدم توافر القمح اذ يوجد 100 بلد مستعد لبيعنا القمح، لكن المشكلة عند مصرف لبنان. ان الاجراءات

التي يتبعها لاعطاء الموافقة المسبقة تأخذ شهرا ونصف شهر. في ظل الازمة حاليا، لا احد يقبل بأن يبيع القمح وفق الاجراءات القديمة. البائعون يريدون القبض سلفا ولا ينتظرون، وهذا ما ينعكس سلبا على الموضوع وعلى احتياطنا.

■ ما هو الفرق بين القمح المدعوم وغير المدعوم؟
□ القمح المدعوم حاليا يباع بحسب سعر الصرف بمليوني ليرة للطن. اما سعر طن القمح غير المدعوم فيصبح بـ 28000000، ويصبح سعر ربة الخبز بين 25000 و30000 ليرة.

■ هل لدى مصرف لبنان القدرة على الاستمرار في الدعم؟
□ البنك المركزي يؤكد على دعم القمح والادوية المزمنة لغاية الانتخابات النيابية، وبعد الانتخابات لا اعلم.

■ الا يمكن التخلي عن اسواق روسيا واوكرانيا والانتقال الى اسواق اخرى لتأمين القمح؟
□ اسعار القمح ارتفعت اكثر من 200 دولار للطن. كان يمكن الاستيراد من رومانيا وسلوفاكيا وبلغاريا او مولدوفا، لكنهم منعوا تصدير القمح خوفا من الحرب. بعد ذلك اتجهت كل البلدان

مثل مصر وتركيا نحو فرنسا والمانيا، لكن الضغط دفع الى تحديد كوتا للتصدير، وهذه المرحلة الثانية. اما المرحلة الثالثة فهي الاستيراد من اميركا الشمالية او اميركا الجنوبية. لكن المشكلة تكمن في فرق الاسعار بين اوكرانيا واوروپا واميركا الذي يتراوح بين 70 او 80 دولارا للطن، تصاف اليها كلفة الشحن. عدا عن قصر المسافة بين اوكرانيا وبيروت فهي تأخذ نحو 8 ايام وتستطيع

ان تحصل على بواخر صغيرة. اما الشحن من اميركا فيفرض استعمال بواخر تحمل 50000 طن بهدف توفير اجرة الشحن، الامر الذي يولد مشكلة التمويل ومشكلة مع مصرف لبنان لا يمكن لأحد تحملها في الوقت الحاضر، بالإضافة الى مشكلة التخزين. امام هذا الواقع، ابلغنا وزارة الاقتصاد باننا لن نستورد القمح. على الدولة ان تقوم بالاستيراد، على ان نقوم نحن بالطحن.

■ شكلت لجنة للامن الغذائي ماذا فعلت هذه اللجنة لغاية اليوم؟

□ ضمت كل الاطراف من المستوردين للمواد الغذائية والمصنعين والمطاحن والافران، وعبر كل طرف خلال اجتماعها برئاسة وزير الاقتصاد عن وجهة نظره، وتم عرض كل اوجه المشكلة والى اين نحن متجهون والامكانات المتوافرة لجهة المخزون. كذلك جرى البحث في المشاكل المتوقعة في القريب العاجل وعلى المدى الطويل. وقد شرح لنا الاتصالات التي اجريت مع السفراء والمنظمات من اجل تأمين المخازن في الدرجة الاولى، واقترحنا ان يعقد اجتماع بوجود رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد وحاكم مصرف لبنان من اجل حل مشكلة القمح والتمويل عبر مصرف لبنان، ولكن لغاية الآن لم يحصل هذا الاجتماع.

■ بالنسبة الى قرار مجلس الوزراء القيام بشراء 50000 طن من القمح، ماذا حصل؟

□ اتخذ وزير الاقتصاد هذا القرار، لكن دفتر الشروط لم ينجز والاموال المطلوب تحويلها من البنك المركزي لم تحوّل، وحتى الآن لم تطلق هذه المناقصة، علما ان كل تأخير يسيء الى الوضع والاسعار آيلة الى الارتفاع.



رئيس تجمع المطاحن احمد حطيط.

■ لماذا لم تشارك الشركات المعنية في المناقصة؟
□ لقد ابلغت وزير الاقتصاد ان الشركات لن تشارك في المناقصة بسبب تخوفها من موقف مصرف لبنان، علما ان فتح الاعتمادات للدولة ليس مقبولا في الوقت الحاضر. تمنيت ان يجري رئيس الحكومة اتصالات مع فرنسا والولايات المتحدة لتأمين القمح منهما.

■ الى اي حد يمكن تطبيق فكرة "تقدمة من الشعب الاميريكي الى الشعب اللبناني"؟

□ ارى الامور في الوقت الراهن ان لا ماء ولا كهرباء قبل الانتخابات النيابية، ولن يحصل شيء ويا لاسف قبل ذلك. من خلال لقاءاتنا مع البنك الدولي لمسنا بأنه يملك خطة، وهو ينسق مع رئاسة الحكومة بهذا الشأن. اعتقد ان هذا الموضوع جدا مهم وسيأتي بالنتيجة المطلوبة، لكن خوفا هو من الوقت. نحن في حاجة الى الحل خلال شهر او شهر ونصف شهر، وهذا لا ينجح الا اذا كان من دولة الى دولة.

■ ماذا عن الانتاج المحلي؟

□ الانتاج المحلي لم يتجاوز 50000 طن سنويا وهي كمية استهلاك لمدة شهر. مشكلة الانتاج

الاقصى لكميات القمح المزروع محليا لن يتجاوز 40000 او 50000 طن، وهذه الكمية هي استهلاك لشهر واحد فقط. انت في حاجة الى استيراد كمية 11 شهرا من الخارج، فيما نحن نستهلك سنويا حوالي 600000 طن، 80% منه اوكراني.

■ كم تتوقع ان تطول الازمة؟

□ هذا كله مرتبط بالحرب الروسية - الأوكرانية وبرأيي ان الازمة ستطول وستشدد.

■ هل تتوقع ازمة حادة قريبة؟

□ اعتقد انه يجب على مصرف لبنان تغيير الاجراءات التي يعتمدها وان يفتح "الحنفية" قليلا فتحل الازمة. لا بد من التأكيد على ان الاسعار القديمة انتهت.

■ بعض الدول اوقف التصدير كمصر والجزائر، كيف ستواجهون هذا الاجراء؟

□ دول عدة اوقفت التصدير. الجزائر ابلغتنا منذ فترة عن الغاء كل عقود السكر، لأن مجلس الوزراء الجزائري اتخذ قرارا بالمحافظة على الاحتياط الاستراتيجي بكل ما يتعلق بالمواد الغذائية.

■ وماذا عن المصادر الاخرى؟

□ الهند منعت تصدير السكر، و المغرب ليس لديه انتاج غير للشهر السادس، والمخزون لدينا يمكن ان لا يكفي اكثر من شهر. طبعا نحن امام ازمة، وفي رأيي بداية الحل لم تظهر بعد.

■ هل بات دور الدولة سوريا؟

□ ولكن واضحين، كل الحكومات تتجارب كلاميا عند وقوع المشكلة، لكن الفعل يرتبط بمصرف لبنان. لذلك دائما "يشيلون" المشكلة عن ظهرهم ويضعونها على ظهر مصرف لبنان. كل مرة يتحججون بأن مصرف لبنان لم يحوّل الاموال.

■ ما هو الحل النهائي والعملي؟

□ اعتقد ان حاكم مصرف لبنان سيوقف الدعم قريبا، ان لم يكن قبل الانتخابات فبعدها حتما.



على الدولة ان تقوم
بالاستيراد على ان تقوم
نحن بالطحن



المحلي ان نوعيته جيدة، لكنها لا تصلح للخبز العربي. القمح الوطني صالح للمعكرونة والباستا والمنتجات الفاخرة، وقد تراجعت هذه الكميات الى ما بين 20000 و25000 طن.

■ لكن مؤسسة الابحاث العلمية الزراعية لديها تجربة في تأصيل القمح، وقد اعلنت قدرتها على انتاج نوعية تصلح للخبز العربي، فلماذا لا تعتمد؟

□ البرنامج كان موجودا، لكن مشكلته ان كمية الانتاج قليلة. المزارع ليس له مصلحة بزراعة هذا الصنف لأن مردوده قليل. نحن مع دعم الزراعة والمزارع، ونطالب بأنه يجب ان تكون للزراعة قيمة مضافة، يعني ان الحد